وزارة التخطيط

دائرة التعاون الدولي

نموذج تقرير ايفاد

اولا : معلومات المشترك

اسم المشترك	حامد علي عبدالله
التحصيل الدراسي والاختصاص	ماجستير - ادارة عامة
العنوان الوظيفي	معاون رئيس ابحاث
اسم الجهة الحكومية	دائرة التنمية البشرية - وزارة التخطيط
البريد الالكتروني	
رقم الهاتف	

ثانيا : معلومات البرنامج التدريبي

عنوان البرنامج	ورشة المنتدى العالمي لمشاركة المعرفة حول النهج المبتكرة لمعالجة العمالة غير المنظمة وتعزيز الانتقال نحو العمالة المنظمة
طبيعة البرنامج التدريبي	Online
البلد	
الجهة الراعية	منظمة العمل الدولي
الجهة المنظمة	منظمة العمل الدولي
مدة البرنامج	٣ اسابيع
التاريخ	١١/٢٠ - ٢٠٢٣/١٢/٧
الجهات الحكومية المشاركة	وزارة التخطيط – دائرة التنمية البشرية
البلدان المشاركة الاخرى	مصر – فرنسا – الفلبين – الكاميرون – غامبيا – كولومبيا – امريكا – البرازيل – اليونان – بوليفيا – كمبوديا- المكسيك – منغوليا – الهند

ثالثا : محاور ومواضيع البرنامج التدريبي

" ورشة المنتدى العالمي لمشاركة المعرفة حول النهج المبتكرة لمعالجة العمالة غير المنظمة وتعزيز الانتقال نحو العمالة المنظمة"

يستوعب الاقتصاد غير الرسمي ستة من كل عشرة عمال وثمانية من كل عشر وحدات اقتصادية في العالم. والغالبية العظمى من العمالة في أفريقيا (٨٤ %) غير رسمية. تتمتع آسيا والمحيط الهادئ (٦٦ %) بمستوى غير رسمي أعلى قليلا من الدول العربية (٥٤ %). تمثل العمالة غير الرسمية ٣٧ % من إجمالي العمالة في الأمريكتين و ٢٠% في أوروبا وآسيا الوسطى. وعند النظر في أزمة كوفيد-١٩، كان عمال الاقتصاد غير الرسمي هم الأكثر تأثرا بالإجراءات المفروضة لاحتواء انتشار الفيروس. في ذروة الأزمة، انخفض عدد الوظائف غير الرسمية بنسبة ٢٠ %، أي ضعف التأثير المسجل بين العمال في التوظيف الرسمي. في حين أن الانتعاش عكس تماما خسائر الوظائف غير الرسمية التي شهدها عام ٢٠٢٠ ، إلا أنه في الوقت نفسه، أدى إلى إبطاء الاتجاه نحو إضفاء الطابع الرسمي الذي لوحظ على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية.

- **(التوصية ٢٠٤) الخاصة بالانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي والذي اعتمده المؤتمر في دورته الرابعة بعد المائة والذي عقد في جنيف في ١٢ حزيران ٢٠١٥.**

وتبين هذه التوصية بأن ارتفاع معدل الاقتصاد غير الرسمي في العالم يعد تحديا رئيسيا لحقوق العمال، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحماية الاجتماعية، وظروف العمل اللائقة، والتنمية الشاملة للجميع، وسيادة القانون، ولها تأثير سلبي على تنمية المشاريع المستدامة، والإيرادات العامة، ونطاق عمل الحكومات، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسلامة المؤسسات والمنافسة العادلة في الأسواق الوطنية والدولية، والاعتراف بأن معظم الناس يدخلون الاقتصاد غير الرسمي وليس عن طريق الاستثمار في الاقتصاد غير النظامي، نتيجة لعدم وجود فرص في الاقتصاد الرسمي.

- **التكنولوجيات الجديدة والانتقال إلى المنهجيات: الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي.**

يعيش أكثر من ٦١ في المائة من السكان العاملين في العالم - من خلال الاقتصاد غير الرسمي. والانتقال إلى الاقتصاد الرسمي شرط لتحقيق العمل اللائق للجميع. وبالنظر إلى حجم العجز في العمل اللائق المرتبط بالاقتصاد غير الرسمي، هناك حاجة ملحة لمعالجة الطابع غير الرسمي باتباع نهج متكامل والتي يمكن أن تحقق نتائج أكثر قوة. تعمل التقنيات الجديدة باستمرار على تغيير عالم العمل. لا تعمل التكنولوجيا على تغيير طريقة تأدية العمل فحسب ، بل أيضا على تغيير طريقة العمل وحتى سبب العمل، للعمال والمؤسسات الاقتصادية. وقد تم تناول دور التكنولوجيات الجديدة وعلاقتها بالطابع غير الرسمي من وجهات نظر مختلفة. وبالنسبة لصانعي السياسات، من المهم معرفة الكيفية التي تؤثر بها التكنولوجيات الجديدة على القطاع العام ، ولا سيما في مجال صنع السياسات. حيث ركز هذا المحور على كيفية تعزيز التقنيات لتأثير السياسات العامة المؤسسية التي تعالج الطابع غير الرسمي. واليوم ، يشجع عدد متزايد من الحكومات تطبيق التكنولوجيات الجديدة لتبسيط وتيسير الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. ترتبط "سياسات الإجراءات الإلكترونية" هذه ، كما هو الحال في بعض الحالات ، بمبادرات الحكومة الإلكترونية.

- **النساء والرجال في الاقتصاد غير الرسمي.**

إن الهدف الرئيسي هنا هو تقديم خلاصة عن مدى العمالة غير الرسمية وتفاوت النسب بين الجنسين بهذا الاطار، وفئات العمال الأكثر تعرضا للعمل غير الرسمي، وخصائص العاملين حاليا في العمل غير الرسمي وظروف عملهم مقارنة بنظرائهم في العمل الرسمي.

- **الاسبوع الثاني:-** ايضا تم ارسال مجموعة من العناوين والمقالات المتعلقة بهذا الموضوع على شكل ملفات (PDF) والتي عناوين اساسية ومحاور بهذا الشأن لغرض الاطلاع عليها ومراجعتها وكألاتي:-

- **مبادئ توجيهية لانتقال عادل نحو اقتصادات تشاركية للجميع وبيئة مستدامة.**

في الدورة ٣٢١ (حزيران /٢٠١٤) ، أيد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية الاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع ثلاثي للخبراء في عام ٢٠١٥ كمتابعة لاستنتاجات المؤتمر. وعقب قرار مجلس الإدارة، عقد المكتب الاجتماع الثلاثي للخبراء (١) في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥ إلى :

- استعراض وتعديل واعتماد مشروع المبادئ التوجيهية استنادا إلى تجميع واستعراض شامل يجريه المكتب للخبرات المستمدة من السياسات القطرية والاستراتيجيات القطاعية نحو الاستدامة البيئية، وتخضير المشاريع، والإدماج الاجتماعي، وتعزيز الوظائف الخضراء.
- استخلاص الدروس والممارسات الجيدة فيما يتعلق بصياغة السياسات في جميع المجالات المحددة في اطار الانتقال العادل نحو الاقتصاد المنظم.
- التوصية بإعطاء تأثير عملي للمبادئ التوجيهية من حيث النشر والتطبيق العملي على المستوى الوطني من قبل الجهات المكونة واعتماد مبادئ توجيهية للسياسات بشأن الانتقال العادل نحو الاقتصادات والمجتمعات المستدامة بيئيا للجميع.

- **النهوض بالعدالة الاجتماعية والكريمة للعمل في الاقتصادات الريفية.**

ينطوي الاقتصاد الريفي على إمكانات كبيرة لخلق وظائف لائقة ومنتجة والمساهمة في مستقبل عمل محوره الإنسان. كما تم التأكيد عليه خلال قمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية في عام ٢٠٢١ ، مع بقاء أقل من ١٠ سنوات حتى عام ٢٠٣٠ ، لن يتم تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة ما لم نتخذ إجراءات لجعل العمل اللائق حقيقة واقعة لجميع العاملين في النظم الغذائية الزراعية والاقتصادات الريفية ، وبالتالي ضمان عدم ترك أي شخص وراء الركب.

- **مستقبل العمل والقطاعات الناشئة وإمكانية التحول إلى القطاع المنظم.**

تحقق البلدان تنمية مستدامة من خلال التحول الهيكلي الناجح بعيدا عن ماضيها الزراعي نحو مستقبل صناعي. وهذا يعني تحولات في التكوين القطاعي للنمو. إن "صعود السلم" في مراحل التنمية من قبل مختلف البلدان النامية، ولا سيما في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك الهند وجمهورية الصين الشعبية، يتيح فرصا جديدة للبلدان الأقل نموا للقيام بأنشطة صناعية أبسط.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمثلة على ظهور التكنولوجيات الجديدة (الاقتصاد الرقمي)، والتحولات الديمغرافية للمجتمعات، والشواغل العالمية الجديدة (تغير المناخ)، تتيح فرصا اضافية لأنشطة التجهيز والخدمات الصناعية للبلدان التي تسود فيها العمالة غير الرسمية.

- **المبادئ التوجيهية للسياسات لتعزيز العمل اللائق في قطاع الأغذية الزراعية.**

يوفر هذا الاطار إرشادات لمكونات منظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في تصميم وتنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بالعمل اللائق في قطاع الأغذية الزراعية كجزء أساسي من الجهود الرامية إلى بناء أنظمة غذائية مستدامة. وهو يحدد المبادئ المشتركة وإطار السياسة العامة الذي ينبغي أن يسترشد به العمل من أجل تحقيق العمل اللائق في قطاع الأغذية الزراعية. بالنظر إلى النطاق الواسع والتعقيد للموضوع ، فإن مثل هذه الإجراءات كثيرة ومتنوعة. وتسلم المبادئ التوجيهية بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل ومنسق على مختلف المستويات (الدولية والوطنية والقطاعية والمحلية والمشاريع) وإلى إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة.

- **مستقبل العمل في الاقتصاد الريفي.**

إن العالم على المسار الصحيح في طريقه نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة من حيث الوفاء بالتزام القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. اذ تأثر ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون شخص بالجوع في عام ٢٠٢١. جغرافيا ان المناطق الأكثر إثارة للقلق ضمن هذا الاطار هي أفريقيا وآسيا. فهناك حاجة كبيرة إلى طعام جيد وبأسعار معقولة لإطعام العاملين في القطاع الزراعي نفسه، والذين غالبا ما يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

- **الطريق إلى عمل لائق لعمال محليون.**

في عام ٢٠١١ ، اعتمدت منظمة العمل الدولية اتفاقية العمال المنزليين لعام ٢٠١١ (رقم ١٨٩) ، وهي أول وثيقة قانوني دولي مخصصة بالكامل للعمال المنزليين. وتعترف الاتفاقية في ديباجتها بمساهمات خدم المنازل في الاقتصاد العالمي وباستمرار انخفاض قيمة العمال المنزليين العمل المنزلي. وبالنظر إلى أن العمال المنزليين هم من أكثر العمال تهميشا، فإن الاتفاقية تنص على ضمان تمتعهم بالعمل اللائق - مثل جميع العمال الآخرين - مع مراعاة خصوصيات القطاع. وقد بذلت الحكومات ومنظمات أرباب العمل ومنظمات العمال جهودا لتشجيع التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٩ وتنفيذها.

- **العجز في امكانية تحقيق العمل اللائق بين العمال الريفيين.**

تم تحديد العجز تحقيق العمل اللائق في كل قطاع تمت دراسته ولكل عنصر يغطيه إطار منظمة العمل الدولية لمؤشرات العمل اللائق. وكان أبرز أوجه العجز في فرص العمل والأجر الكافي الاستقرار والأمن والسلامة في العمل والحماية الاجتماعية. مصدر قلق كبير آخر في معظم البلدان والقطاعات تمت دراسة تكافؤ الفرص والمعاملة، خاصة بالنسبة للإناث. وكما عمالة الأطفال فقد تم الإبلاغ عن العمل القسري والساعات المفرطة في معظم الحالات.

- **التفاعلات بين المنظمات والعمال في الاقتصاد غير الرسمي: خلاصة وافية للاجراءات.**

والخلاصة الوافية للاجراءات هي عبارة عن مجموعة من الأمثلة الملموسة، مستمدة من جميع أنحاء العالم، تبين كيف سعت النقابات العمالية إلى الوصول إلى العمال في الاقتصاد غير الرسمي للحد من العجز في العمل اللائق الذي يواجهونه ودعم انتقالهم إلى الإجراءات الشكلية. والهدف من خلاصة الممارسات هو تشجيع المنظمات العمالية في جميع أنحاء العالم على التعلم من هذه التجارب وتطوير أو توسيع ممارسات مماثلة في سياقها الخاص ، من أجل تسهيل انتقال العمال غير الرسميين إلى الاقتصاد الرسمي.

- **تنظيم الاقتصاد غير الرسمي: تنظيم العمال في النقابات العمالية.**

لقد كان اعتماد مؤتمر العمل الدولي في حزيران/ ٢٠١٥، وهو الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي (التوصية رقم ٢٠٤)، خطوة رئيسية إلى الأمام في الاعتراف بواقع الاقتصاد غير الرسمي. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة بسبب العجز في العمل اللائق الذي يؤثر على الاقتصاد غير الرسمي، حيث يشكل نحو ٢.٥ مليار شخص ما يقرب من نصف القوة العاملة العالمية. تم تحقيق التوصية من خلال توافق ثلاثي قوي في الآراء، مما يوفر الإطار والتوجيه للانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. حيث قدمت توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٤ التزاما متجددا بتنظيم عمال الاقتصاد غير الرسمي في الحركة النقابية.

- **توصية (رقم ٢٠٤)/٢٠١٥ - الانتقال من الوضع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.**

تعد تلك توصية والتي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في ٢٠١٥، أول وثيقة تتناول الاقتصاد غير المنظم على وجه التحديد. فهو يحدد اصحاب المصلحة (الحكومات ومنظمات العمال وأرباب العمل) في هذا الاطار بشأن كيفية تيسير الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وقد وضع بهدف ضمان العمل اللائق للجميع.

المفاوضات من قبل العمال في الاقتصاد غير الرسمي.

تعد المفاوضات أداة قيمة وهامة لزيادة قدرة العمال في الاقتصاد غير الرسمي على الدفاع عن مصالحهم ، وتعزيز حماية العمل الأكثر شمولا وتقليل العجز في العمل اللائق. لكن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يواجهون تحديات في التنظيم والانخراط في أشكال مختلفة من المفاوضات، مما يحد من قدرتهم على تحقيق حصة عادلة من ثمار التقدم وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم.

- **الحوار الاجتماعي للانتقال من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي.**

يشير الاقتصاد غير الرسمي إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها العمال والوحدات الاقتصادية - في القانون أو في الممارسة - غير مشمولة أو غير مشمولة بشكل كاف بالترتيبات الرسمية. معدلات الفقر هي الأعلى بين العمال والأسر الذين يجدون أنفسهم في عمل غير رسمي. بالنسبة للحكومات، يؤدي الطابع غير الرسمي إلى خسارة الإيرادات المالية ومساهمات الضمان الاجتماعي، ويقوض سيادة القانون بالنسبة للعمال، يعني ذلك عادة غياب الحماية الاجتماعية والحقوق في العمل وظروف العمل اللائقة.

- **توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي: ما تحتاج نقابات العمال إلى معرفته.**

الحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان واستثمار له عوائد اجتماعية واقتصادية عالية. فهو يقلل من الفقر وعدم المساواة مع تعزيز الإدماج الاجتماعي والسلام والقدرة على الصمود. فهو يعزز الإنتاجية، خاصة أثناء فترات الركود الاقتصادي، مع توفير آمن للدخل والدعم للناس على مدار دورة الحياة. تعد أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة أيضا عنصرا رئيسيا في السياسة العامة للمساهمة في تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأبرزها أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحماية الاجتماعية (٣.١) والتغطية الصحية الشاملة (٣.٨).

رابعا : المنهاج التدريبي والمواصفات التخصصية

- **الاسبوع الثالث:-** وفي الاسبوع الثالث تم عقد ورش عمل افتراضية عدد ٣ وعبر منصة (ZOOM) ولمدة ثلاثة ايام ٥-٦-٢٠٢٣/١٢/٧، وقد تم عرض مجموعة من العروض التي تضمن بعضها دراسة حالات بعض الدول في مجال التحول من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم، والتي تتعلق بموضوع التحول من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم وكألاتي:-
- **اليوم الاول:- وتناول العروض**
- الوظائف الخضراء: فرصة لإضفاء الطابع الرسمي على الوظائف ونماذج الأعمال في مذكرات موجزة من الارجنتين.
- أساليب مبتكرة لتعزيز الانتقال عبر المنهجيات. تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر في دولة زيمبابوي من خلال تنمية المشاريع والمهارات.
- **اليوم الثاني:- وتناول العروض**
- دور الاتحادات والقطاع غير الرسمي.
- تجارب العمل غير الرسمي في دولة الكاميرون.
- **اليوم الثالث:- وتناول العروض**
- بلجيكا: نظام الخدمة - الوظائف في قطاع الخدمة مع الحد من الاقتصاد غير الرسمي.
- حالة دولة البيرو: "تعزيز دور برنامج النقل الدولي في إطار النهج القطاعي وتطوير سلاسل القيمة من أجل الإنتاجية وإضفاء الطابع الرسمي والعمل اللائق".

خامسا : النشاطات الصفية والميدانية

أ- النشاطات الصفية:- تضمنت الدورة التدريبية اقامة ورش عمل لغرض عرض آليات الانتقال الى الاقتصاد المنظم ومناقشة التحديات التي تعترض ذلك.

ب- النشاطات الميدانية:- لا توجد كونها دورة افتراضية (Online).

سادسا : التقارير والعروض التقديمية

لم يتم اعداد تقارير او عروض تقديمية كونها دروة افتراضية (Online)

سابعا : البرامجيات والتقنيات التكنولوجية الحديثة

- تم استخدام تطبيق ZOOM في الانضمام للدورة التدريبية وحضور المحاضرات.

ثامنا : الموائمة و/او محاور أخرى// كانت المواضيع موائمة للعمل واهداف المؤسسة.

تاسعا : التجارب المستفادة

كانت تجربة حضور الدورة عبر استخدام تطبيق الكتروني جيدة ومفيدة وعملية حيث ساهمت باختصار الوقت والجهد وتحقيق نتائج جيدة فيما يتعلق بالدورة. وكذلك الالمام بالموضوع والاطلاع على تجارب الدول في هذا المضمار.

عاشرا : تقييم البرنامج التدريبي

أ. الامور التنظيمية جيدة وبسيطة كونها دروة افتراضية.

ب. كان البرنامج جيد ومفيد حيث تم الاطلاع على بعض تجارب الدول التي تعاني من مشاكل في العمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وآليات تجاوزها والمنهجيات المعتمدة دوليا في تجاوزها.

الحادي عشر : التوصيات والمقترحات

اوصي بإعادة اقامة الدورة والبرنامج التدريبي و زيادة عدد المشاركين لاهميته كونه يزيد من اطلاع المشاركين على طبيعة الموضوع والمامهم باهميته وتجارب الدول البقية والمشاكل التي تعترض تنفيذها.